

"شمس" يعقد لقاءً حول رؤية القطاع الخاص لمستقبل الإصلاح الاقتصادي

الخليل- الرواد للصحافة والاعلام- عقد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل، لقاءً حول رؤية رجال الأعمال وللؤسسات التجارية والصناعية للإصلاح الاقتصادي في فلسطين، حضره ممثلون عن الغرفة التجارية، وللؤسسات التجارية والصناعية، والاتحادات النقابية، ومحكمون، ومدققو حسابات، ورجال أعمال.

وجاء اللقاء بهدف استعراض آراء للشاركين حول أبرز التحديات التي تواجه عملية الإصلاح الاقتصادي، بالإضافة إلى تحديد احتياجاتهم من أجل المساهمة الفاعلة في هذه العملية.

وناقش المشاركون في اللقاء عدة قضايا تمثلت بالواقع الاقتصادي وللشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بسبب مضايقات الاحتلال والإغلاقات المستمرة، وما تعانيه محافظة الخليل كأكبر محافظة من حيث النقل السكاني والاقتصادي، إضافة إلى البضائع المستوردة والبضائع من السوق الإسرائيلي، التي تنافس الصناعات المحلية وتشكل عائقاً أمامها.

وطالب المشاركون بضرورة قيام الجهات المختصة وأصحاب القرار بالعمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والخطوات التنفيذية فيما يتعلق بالبيئة القانونية الناعمة للعملية الاقتصادية، لمواجهة الوضع الاقتصادي الصعب، من خلال إصلاح القوانين والتشريعات وعلى رأسها قانون ضريبة القيمة المضافة، وقانون تشجيع الاستثمار، وقانون ضريبة الدخل، وقانون الشركات، وقانون الجمارك.

وشدد المشاركون على أهمية تحسين البيئة الاستثمارية، من خلال توفير بيئة قانونية وتنظيمية واضحة وشفافة تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي وتبسيط الإجراءات البيروقراطية للربط بتأسيس الأعمال التجارية والحصول على التراخيص، وتعزيز الأمن الاقتصادي والسياسي لجذب رؤوس الأموال، وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية، من خلال تطوير قطاعات إنتاجية محلية مثل الزراعة، والصناعة، والتكنولوجيا لزيادة الاكتفاء الذاتي، والتركيز على إقامة مشاريع إستراتيجية تعزز الاستقلالية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الأسواق الإسرائيلية.

وقال المشاركون ان الإصلاح الاقتصادي في فلسطين يعتمد على إستراتيجية شاملة تركز على تطوير القطاعات الإنتاجية، وإزالة العقبات الإسرائيلية، وتحسين الحوكمة، وتمكين القطاع الخاص ليكون مساهماً بشكل أكثر في عملية التنمية.

وأوصى المشاركون بضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال دعوة الحكومة لتطوير شركات فعالة مع القطاع الخاص، من أجل تنفيذ مشاريع بنية تحتية كبرى وتطوير القطاعات الحيوية، وضمان مشاركة القطاع الخاص في صنع القرارات الاقتصادية لتحقيق تكامل أفضل، وتحسين الوصول إلى الأسواق الخارجية، وإنشاء علاقات تجارية أوسع مع دول العالم لتقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، وتحسين جودة المنتجات الفلسطينية وتعزيز العلامة التجارية الوطنية لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الدولية.

كما أوصوا بإصلاح النظام الضريبي من خلال وضع نظام ضريبي عادل ومتوازن يدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ولا ينقل كاهل الشركات الكبرى، وتوجيه الضرائب نحو تحسين الخدمات والبنية التحتية بدلاً من نغطة العجز المالي فقط، وتوفير برامج تمويل ودعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني، وتشجيع البنوك وللؤسسات المالية على تقديم فروض بشروط ميسرة لتحفيز ريادة الأعمال.

وأوصوا كذلك بتطوير التعليم والتدريب المهني، من خلال التركيز على ربط التعليم بسوق العمل ودعم التخصصات التي تلي احتياجات السوق، وإقامة برامج تدريبية مهنية تهدف إلى تأهيل الشباب وتمكينهم اقتصادياً، والضغط الدولي لإنهاء القيود الإسرائيلية من خلال توجيه جهود القطاع الخاص والدبلوماسية نحو المطالبة برفع القيود للفروضة على التجارة والحركة، وتعزيز التعاون مع للنظمات الدولية لحماية الحقوق الاقتصادية للفلسطينيين، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد من خلال ضمان نزاهة إدارة المال العام وللؤسسات الحكومية لتحسين ثقة للمستثمرين، ووضع آليات رقابية فعالة لمنع الفساد وتعزيز الشفافية في العقود والشرايع.

صحيفة القدس

الخميس

٢٠٢٥/١/٢

ص ٢